ستة عناصر من «صقور فتح» في مخيم رفح، بتاريخ ٥/١١، بينما أعلنت «حماس» عن قتل جندي وجرح آخر طعناً والاستيلاء على سلاحهما قرب موقع للمراقبة في نابلس، في اليوم التالي (**القدس العربي**، ١٢ و١٣/٥/١٩٩٣). ولم يمر سوى يوم واحد، حتى أصيب خمسة جنود بحادثتي إلقاء قنابل يدوية في رفح، على أيدي «صقور فتح» و«الجهاد الاسلامي» (**المصدر نفسه**، ١٤/٥/١٩٩٣).

وتوالت العمليات بجرح أربعة جنود بانفجار قنبلة يدوية في مخيم الشاطىء، في ١٥/٥، وبمقتل أربعة أشخاص بينهم فلسطينيان، وكانوا، جميعهم، يتفاوضون على صفقة خضروات قرب مستوطنة غتيت في القطاع، بتاريخ ١٦/٥. وتبين ان مسلحين أطلقوا النار باتجاههم من داخل سيارة، وانهم نفّذوا عملية مشتركة لحركتي «حماس» و«فتح» (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٩٣). كما سقط ثلاثة جنود جرحى في اليوم ذاته، بعد انفجار قنبلة يدوية بعربتهم في مخيم الشاطىء، وقد جرح جنديان آخران بالطريقة ذاتها في المخيم عينه بتاريخ ٢١/٥. وانتهى شهر أيار (مايو) بمقتل جندي وسط مدينة الخليل، بتاريخ ٢٨/٥، على يد ناشط واحد أو ناشطين تمكّنا من الفرار، وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها، علماً بأن الجيش الاسرائيلي أشار الى مسؤولية «حماس» (**الحياة**، ٣١/٥/١٩٩٣). وانتهت الفترة قيد المراجعة بثلاث عمليات أخرى أدّت الى اصابة جنديين بانفجار قنبلة يدوية في رفح ومستوطن بانفجار عبوة قرب موشاف شيقف، بتاريخ ٦/٥، وطعن سائق شاحنة على يد امرأة تمكن من اعتقالها قرب حاجز ايرز بتاريخ ٦/٩، وجرح جندي بانفجار قنبلة يدوية في رفح بتاريخ ١٠/٥.

الى ذلك، أكدت المصادر الاسرائيلية تراجع عدد العمليات الفلسطينية والصدامات غير المسلحة منذ غلق الارض المحتلة. فقد انخفض عدد العمليات داخل قطاع غزة من ١٩٧ في الفترة من شباط / آذار ـ (فبراير / مارس) الى ١٢٦ في الفترة من نيسان / أيار (ابريل / مايو)، أي بتراجع ٣٣ بالمئة، ومن ٢٥٢ الى ١٨٧ في الضفة الفلسطينية، أي بتراجع ٢٦ بالمئة (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٩٣). ودلّ السجل الصحافي اليومي على صحة ذلك التقدير، اذ انخفض عدد الهجمات بقنابل «المولوتوف» الحارقة وأعمال حرق السيارات، مثلاً، ليصل الى معدّل هجمة واحدة كل يومين. وفي هذه الاثناء، صدر احصاء اسرائيلي أشار الى وقوع ٤٥٠ عملية اضرام نار بممتلكات الاسرائيليين، وحرق ٥٠٠ سيارة في خلال العام ١٩٩٢، دون الاشارة الى الارقام الخاصة بالعام ١٩٩٣ (**القدس العربي**، ٢٧/٥/١٩٩٣). وفي المقابل، اتضح ان تناقصاً كبيراً طرأ على عمليات اعدام المشتبه بتعاونهم مع الاحتلال الاسرائيلي، اذ انخفض العدد الى ثلاثة في خلال الشهرين قيد المراجعة، وهو أدنى معدل منذ أربع سنوات تقريباً.

تهديد اسرائيلي

لم يكن غلق الضفة والقطاع وكذلك الحشد العسكري والتكثيف الامني، السلاح الوحيد في جعبة الحكومة الاسرائيلية لمكافحة المقاومة المسلحة الفلسطينية، بل تضافرت الوسائل الثلاث مع الاساليب والتكتيكات القمعية، المتبعة أصلاً، لتنقل المعركة الى الطرف الآخر. ويمكن القول ان اجراءات الغلق وخلافها، وفّرت الطرف الذي أتاح للوسائل الاخرى، كتحرير القيود على استخدام الذخيرة الحية، والقتل، وقصف المنازل، ان تأخذ مداها وتزيد من تأثيراتها.

واتضح ذلك تماماً من خلال احصاءات الشهداء والجرحى الفلسطينيين، في خلال الفترة قيد المراجعة. اذ تناقص عدد الشهداء قليلاً في خلال شهر نيسان (ابريل)، وبلغ ١٤ شهيداً في خلال النصف الثاني منه؛ إلّا انه عاد وارتفع كثيراً في أيار (مايو)، حيث استشهد ٣٩ مواطناً فيما عاد عدد الجرحى الى معدلات تراوحت بين ٢٠و٦٠ جريحاً في غير يوم من أيام الشهر. وفيما أشار «مركز غزة للحقوق والقانون» الى سقوط ١٢ شهيداً و٦٠٨ جرحى في خلال نيسان (ابريل) في القطاع وحده، أضافت لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتحقيق بالممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة ان معدل قتل الاطفال ارتفع في ظل حكومة رابين بنسبة ١٨٠ بالمئة، اذ سقط ١٢٥ طفلاً في خلال تسعة شهور، مقابل ٧٢ في الفترة المماثلة من عهد الحكومة السابقة (**المصدر نفسه**، ٤/٥/١٩٩٣؛